

Home

About Us

Contact



الشركات التجارية

الدكتور عمار شكري

المحاضرة السابعة



تصفية الشركة وقسمتها

الأهداف: بعد دراسة هذا الفصل، ينبغي أن يكون الدراس قادراً على أن:

١- يبين الأسباب التي تترتب على انقضاء الشركة.

٢- يحدد الأحكام القانونية لعملية تصفية الشركة.

٣- يستعرض أحكام قسمة الشركة وقواعدها.

٤- يستوعب المقصود بتقديم دعاوى الغير ضد الشركاء.

معنى التصفية:

التصفية معناها مجموعة الأعمال التي تهدف إلى إنهاء العمليات الجارية للشركة، وتسوية كافة حقوقها وديونها، بقصد تحديد الصافي من أموالها لقسمته بين الشركاء.



ويمكن تعريف تصفية الشركة بأنها كافة العمليات اللازمة لتحديد صافي أموالها الذي يوزع بين الشركاء بطريق القسمة بعد استيفاء الحقوق وسداد الديون وبيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً.

وتعتبر الشركة في حالة تصفية بقوة القانون بعد انقضاءها، أي بعد حل الشركة، أيًا كان سبب الحل. حيث أن الشركة في حالة زوالها تمر بثلاث مراحل متعاقبة زمنياً

الانقضاء

التصفية

الحل

أن تصفية الشركة يتعلق بجميع أنواع الشركات باستثناء شركات المحاصة لعدم تمتعها بالشخصية الاعتبارية، ولا يوجد بالتالي لها ذمة مالية مستقلة يمكن أن ترد عليها التصفية

وإذا انحلت شركة المحاصة فلا توجد تصفية بالمعنى المقرر قانوناً وإنما توجد تسوية لحساب بين الشركاء لتحقيق نصيب كل شريك فيها في الربح أو الخسارة.

انقضاء الشركة معناه انحلال الرابطة القانونية التي تجمع الشركاء. وأسباب الانقضاء على نوعين: أسباب تنقضي بها الشركات عامة أياً كان نوعها. وأسباب خاصة بشركات الأشخاص.

أثر التصفية على شخصية الشركة:

الشركة **على خلاف الشخص الطبيعي** لا يترتب على انقضائها تملك الشركاء أموالها على الشيوع. تحتفظ الشركة، رغم انقضائها، بشخصيتها الاعتبارية طوال فترة التصفية

نصت عليها المادة ١٩ من قانون الشركات بقولها: "تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط".

ويترتب على احتفاظ الشركة بشخصيتها الاعتبارية- أثناء فترة التصفية-
نتائج معينة، وتتمثل تلك النتائج فيما يأتي:

١- تظل لها

ذمتها المالية

المستقلة عن ذمم

الشركاء، والتي

تكون ضماناً عاماً

لدائنيها وحدهم

دون دائني

الشركاء.

٢- تظل كذلك

محتفظة باسمها

مقترناً بعبارة " قيد

التصفية"،

وبموطنها،

وجنسياتها.

٣- تتمتع الشركة

بأهلية التقاضي

وتستطيع أن ترفع

دعوى ويمكن أن

يرفع عليها دعوى،

ويمثلها في هذه

وتلك المصفي، فهو

ممثل الشركة وليس

الشركاء أو

الدائنين.

٤- يجوز شهر

إفلاس الشركة في

فترة التصفية إذا

توقفت عن سداد

ديونها خلال تلك

الفترة.

تعيين المصفي

ومتى انقضت الشركة ودخلت مرحلة التصفية انتهت سلطة مديرها وحل بدلاً منه شخص آخر، يسمى المصفي، توكل إليه مهمة إجراء العمليات اللازمة لتصفية الشركة. ويكون هو صاحب الصفة الوحيد في تمثيلها أمام القضاء فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى.

طريقة تعيين المصفي

بوجب عقد الشركة

بقرار صادر عن أغلبية الشركاء أو عن الهيئة العامة

وحرية أغلبية الشركاء في تعيين المصفي مطلقة، فقد يتم تعيينه في عقد الشركة سواء بالاسم أو بالصفة، أو في اتفاق لاحق لحل الشركة. وفي حالة وجود هذا الاتفاق السابق أو اللاحق على دخول الشركة مرحلة التصفية فإن أحكامه هي التي تطبق.

وإذا كان عقد الشركة لم ينص على تعيين المصفي أو المصفين، ولم يتفق الشركاء على تعيينهم،

إذا كانت الشركة باطلة فإن المحكمة هي التي تعين المصفي وليس الشركاء.

تولت المحكمة - التي يكون مركز الشركة موجوداً في دائرتها - تعيين المصفي بناء على طلب أحد الشركاء أو من قبل المحكمة التي قضت بحل الشركة.

عزل المصفي

ويتم عزل المصفي بذات الطريقة التي عين بها. فإن كان تعيينه بالإجماع أو بأغلبية الشركاء، فإن عزله يتطلب أيضاً الإجماع أو الأغلبية. وإن عينته المحكمة، فإن عزله لا يكون إلا عن طريقها متى توفر المسوغ.

ويجب شهر القرار الصادر من الشركاء أو من المحكمة بتعيين المصفي. ويقع على المصفي عبء اتخاذ إجراءات الشهر. وبالمثال فإن قرار العزل وتعيين مصف جديد ينبغي شهره، ويقوم المصفي الجديد بهذا الواجب.

مدى جواز مباشرة المصفي لأعمال جديدة أو الاستمرار في الاستغلال

أ- مباشرة أعمال جديدة:

الأصل أنه **لا يجوز** للمصفي مباشرة أعمال جديدة لأن الهدف من التصفية هو إنهاء الآثار التي خلفتها الشركة في الواقع القانوني، والقيام بأعمال جديدة يتنافى مع تحقيق هذا الهدف. **ألا أن تكون لازمة لإتمام أعمال التصفية.**

ب- الاستمرار في مباشرة نشاط الشركة: **ثار جدل** حول حق المصفي في الاستمرار في مباشرة نشاط الشركة، ولكن **الراجح أنه لا يوجد ما يمنع من ذلك** إذا كان في هذا الاستمرار **تحقيقاً للغرض من التصفية**، ويعتبر أمراً تقتضيه عمليات التصفية ذاتها. **مثال ذلك** أن يستمر المصفي في استغلال المحل التجاري للشركة إلى أجل معقول للحفاظ على قيمته بالحفاظ على عملائه وسمعته التجارية، بحيث يحقق أعلى عائد عند التصرف فيه بالبيع، هذا فضلاً عن أن استمرار التشغيل لا يعد في حقيقته بمثابة أعمال تجارية.

المركز القانوني للمصفي

كما أنه إذا فرض وتقررت **الحراسة القضائية** **على الشركة لخلاف بين الشركاء وعين** حارساً لإدارتها، ثم حلت الشركة ودخلت طور **التصفية وعين مصفياً**، فإن الحراسة تزول إذ إن مهمة الحارس تدخل في مهمة المصفي.

والمصفي، شأنه في ذلك **شأن المدير**، **ممثلاً للشركة** باعتبارها شخصاً اعتبارياً. فهو ليس وكيلاً عن الشركاء. ومن ثم يحق له أن **يطالب الشركاء بحصصهم** في رأس مال الشركة، أو بما تبقى في ذمتهم منها. وبناءً على ذلك، فإن المصفي يعد **صاحب الصفة في الدعاوى** التي ترفع من الشركة أو عليها.

هذا وتتفاوت درجات تأثير الاندماج على الشخصية المعنوية للشركة باختلاف نوعه

ففي الاندماج **بالمزج**، **تنتهي الشخصية المعنوية للشركات المندمجة جميعاً، وتنشأ شركة جديدة بشخصية معنوية جديدة،**

وهذا على خلاف الاندماج عن طريق **الضم**، حيث **تنقضي الشخصية المعنوية للشركة أو للشركات المندمجة، بينما تظل الشخصية المعنوية للشركة الدامجة وتؤول إليها حقوق والتزامات الشركة أو الشركات المندمجة.**

سلطات المصفي

يتم تحديد سلطات المصفي في وثيقة تعيينه سواء كان عقد الشركة أم اتفاقاً لاحقاً لحل الشركة أو حكم من القضاء

١ - القيام بالأعمال القانونية اللازمة لإستيفاء حقوق الشركة قبل الغير أو الشركاء، وذلك بمطالبة الغير بالوفاء، ومطالبة الشركاء بتقديم حصصهم أو الباقي منه.

٢ - سداد ديون الشركة المستحقة في ذمتها، مراعيّاً التدرج القانوني لهذه الديون.

٣ - تمثيل الشركة أمام القضاء سواء أكانت مدعية أو مدعى عليها، وله الدفاع عنها إذا طلب شهر إفلاسها.

حقوق المصفي والتزاماته

للمصفي أجر عم المهمة المكلف بإنجازها.
فإذا لم تعين أجرته، فللقاضي أن يحدد
مقدارها، ويبقى لأصحاب الشأن حق
الاعتراض على هذا التقدير

وإذا دفع المصفي من ماله ديوناً على الشركة،
كان له الرجوع بما دفعه على الشركاء كل
بنسبة حصته.

مسئولية المصفي

نصت المادة ٢٦ من قانون الشركات على أنه: "يعتبر المصفي مسؤولاً إذا أساء تدبير شؤون الشركة خلال مدة التصفية كما يسأل عن تعويض الضرر الذي يلحق الغير بسبب أخطائه استناداً لأحكام مسؤولية مدير الشركة أو مسؤولية أعضاء مجلس إدارتها".

ونتيجة لعقد الوكالة الذي يربطه بالشركة، فإن المصفي يسأل في مواجهة الشركاء مسؤولية عقدية، أما عن الأخطاء التي ترتكب في حق الغير، فيكون مسؤولاً عن تعويض الأضرار التي تتولد عنها على أساس المسؤولية التقصيرية. وإذا تعدد المصفون كانوا مسئولين مسؤولية تضامنية عن التعويضات التي يحكم بها للشركاء أو للغير.

انتهاء التصفية

وفي الشركات المساهمة والمحدودة
المسؤولية يتولى **مفتش الحسابات** إعداد
تقرير عن الحسابات التي قدمها المصفي
ويعرضه **على الهيئة العامة** للشركة لإقراره
أو الموافقة عليه، فإذا وافقت الهيئة العامة
على التقرير تم إعلان براءة ذمة المصفي،
وإلا تقدمت الهيئة العامة باعتراضها مع
الحسابات أمام **محكمة البداية المدنية** التي
تبت بهذه الاعتراضات على وجه السرعة.

تنتهي التصفية **بانتهاؤها** عملياتها وفي
الأجل المحدد لها في وثيقة تعيين
المصفي، فبسداد ديون الغير في ذمة
الشركة، واستيفاء ديون الشركة لدى
الغير **وتحديد أصول وخصوم الشركة**
تنتهي التصفية. وهنا تنتهي الشخصية
القانونية للشركة كلية وتنقضي.

قسمة موجودات الشركة

تعريف القسمة: القسمة هي العملية التي تتبع التصفية، ويقصد بها إيصال كل شريك إلى حقه في أموال الشركة المنقضية. ويتفق الشركاء على من يتولاها، وغالباً ما يندبون لذلك المصفي نفسه، لأن الشركة قد زالت من الوجود نهائياً كشخص اعتباري بعد انتهاء عملية التصفية.

كيفية إجراء القسمة

ما يكون الشركاء قد اتفقوا عليه في عقد الشركة

وتجري القسمة عادة على أساس اختصاص كل شريك بمبلغ يعادل الحصة التي قدمها في رأس المال كما هي مبينة في العقد، أو بما يعادل قيمة هذه الحصة. وإذا قدم الشريك حصته على سبيل الانتفاع، فإنه يستردها قبل القسمة لأن ملكية الرقبة مازالت له. أما الشريك بالعمل فلا يستحق مبلغاً يقابل حصته لأنه لم يقدم حصة مالية في الشركة وإنما يسترد حريته في القيام بأعمال أخرى.

القسمة القضائية: إذا لم يتفق

الشركاء على القسمة رضائياً، جاز للمصفي أو لأي من الشركاء مراجعة محكمة البداية المدنية لقسمة أموال الشركة عيناً أو بيعها بالمزاد وتوزيع الثمن على الشركاء.

كيفية إجراء القسمة

أما إذا لم يكف صافي مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء، فإن ذلك معناه أن الشركة كانت **نتيجتها الخسارة**، ويتم توزيعها على الشركاء طبقاً للأسس المتفق عليها، وإلا فإنها توزع بنسبة حصة كل شريك في رأس المال.

وإذا ما استرد كل شريك حصته، وتبقى شيئاً بعد ذلك من حصيلة التصفية، وهو ما يسمى **بفائض التصفية**، اعتبر ذلك بمثابة **مترجمة وتم تقسيمها** وفقاً للأسس التي نص عليها الشركاء في العقد التأسيسي للشركة، وإلا تم توزيعها طبقاً لأحكام التوزيع القانوني للأرباح، أي بنسبة حصة كل شريك في رأس المال.

استمرار مسؤولية الشريك بعد زوال الشخصية الاعتبارية للشركة

ذلك لأن الشريك لا يبرأ من المسؤولية عند انقضاء الشركة، فهو **مسؤول في شركة التضامن** عن ديون الشركة في ذمته الخاصة، وهو مسؤول في الشركات الأخرى عن تقديم الحصص التي تعهد بها عند تأسيسها.

تقديم الدعاوى ضد الشركة

مدة التقديم: في جميع الشركات التجارية، تسقط بالتقديم دعاوى دائني الشركة عن الشركاء أو ورثتهم أو خلفهم في الحقوق بعد انقضاء **خمس سنوات** على انحلال الشركة أو على خروج أحد الشركاء فيما يختص بالدعاوى الموجهة على هذا الشريك (المادة ٢٥/٣ شركات).

يستفاد من النص، أن مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة تظل قائمة مدة خمس سنوات على الرغم من انقضاء الشركة وزوال شخصيتها الاعتبارية.

فتبدأ مدة التقديم في السريان من تاريخ نشأة الدين أو استحقاقه

وليس من تاريخ انقضاء الشركة لأن الدين لا يتقدم قبل نشأته أو استحقاقه.

يشترط لكي يبدأ التقادم الخمسي

ثانياً، يجب لكي يسري التقادم أن يتم
شهر انقضاء الشركة بالطرق القانونية،
وذلك في الحالات التي يتطلب فيها
القانون ذلك الشهر. **أما إذا كان القانون**
لا يقتضي شهر الانقضاء، كما لو انقضت
الشركة بسبب انتهاء المدة المحددة لها
في عقدها التأسيسي، فيسري التقادم من
اليوم الذي تنقضي فيه الشركة.

أولاً، أن تكون الشركة قد انقضت وانحلت.
ويعتبر في حكم الانقضاء القضاء ببطلان
الشركة لأنه من قبيل حل الشركة قبل
الأوان.

وقف التقادم وانقطاعه

إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسري من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع، وتكون مدته هي مدة التقادم الأول، أي خمس سنوات.

ثانياً، الإقرار بالدين،
ينقطع التقادم إذا أقر
المدين بحق الدائن،
والإقرار إما أن يكون
صريحاً أو ضمنياً.

عدد القانون المدني أسباب
انقطاع التقادم، أولاً - المطالبة
القضائية، ويعد رفع الدعوى
قاطعاً للتقادم، طالما أنه طلب
قضائي يظهر إرادة المدعي في
أن حقه لا يزال عالقاً في ذمة
المدعى عليه.